الأمم المتحدة

A/68/L.49

الجمعية العامة

Distr.: Limited
6 June 2014
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون
البند ١٨ من جدول الأعمال
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢
والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

مشروع قرار مقدم من رئيس الجمعية العامة

طرائق عقد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري المعقود في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٦٨/٢٠٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ المتعلق بمتابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وإلى جميع قراراتها السابقة بشأن هذا الموضوع؛ وكذلك إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٣/٤٤ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣ بشأن متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وإلى جميع قرارات المجلس السابقة بشأن هذا الموضوع؛

100614 090614 14-54926 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير كذلك إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[1] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[2]،

وإذ تشير إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية[3]،

وإذ تشير أيضا إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، المعقود في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وإلى وثيقته الختامية[4]، وإلى الاجتماع الخاص المعني بمتابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الذي عقده رئيس الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وإلى وثيقته الختامية[5]؛

وإذ تشير كذلك إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وإلى وثيقته الختامية المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[6]؛

وإذ تحيط علما بالموجز الذي أعده رئيس الجمعية العامة عن الحوار الرفيع المستوى السادس بشأن تمويل التنمية، المعقود في نيويورك يومي ٧ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣[7]؛

وإذ تحيط علما بالخطوات التي اتخذها رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين لعقد مشاورات حكومية دولية شاملة وشفافة، بمشاركة المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة التي تُعنى بعملية تمويل التنمية، حسب الاقتضاء، بشأن جميع المسائل المتصلة بالمؤتمر، بما في ذلك موعد انعقاده ونمطه وطريقة تنظيمه ونطاقه، مع مراعاة العناصر المنصوص عليها في قرارها ٦٨/٢٠٤؛

١ - تقرر أن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية:

---

(١) القرار ٥٥/٢.

(٢) القرار ٦٦/١.

(٣) القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق.

(٤) القرار ٦٥/١.

(٥) القرار ٦٨/٦.

(٦) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

(٧) الوثيقة A/68/627.

(أ) سيعقَد في أديس أبابا، في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥؛

(ب) سيعقد على أعلى مستوى سياسي ممكن يشمل رؤساء الدول أو الحكومات، والوزراء المعنيين، بمن فيهم وزراء المالية والشؤون الخارجية والتعاون الإنمائي، والممثلون الخاصون وغيرهم من الممثلين، حسب الاقتضاء؛

(ج) سيفضي إلى إصدار وثيقة ختامية تتفاوض بشأنها الحكومات وتتفق عليها؛

(د) سيفضي أيضا إلى إصدار موجزات للجلسات العامة وغيرها من مداولات المؤتمر لإدراجها في تقرير المؤتمر؛

٢ - ترحب بعرض حكومة إثيوبيا استضافة المؤتمر؛

٣ - تعيد التأكيد على نطاق المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية كما هو مبين في قرارها ٦٨/٢٠٤؛

٤ - تؤكد من جديد على ما لخطة تمويل التنمية ذات الطابع الكلي، والمنصوص عليها في توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٨] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٩]، من أهمية للتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والميادين المتصلة بها، وتشدد في هذا الصدد على أن توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية يوفران الإطار المفاهيمي، بما في ذلك في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لتعبئة الموارد من مصادر متنوعة وتحقيق الفعالية في استخدام الأموال اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة؛

٥ - تؤكد في هذا الصدد ضرورة تعزيز الاتساق والتنسيق وتجنب ازدواجية الجهود فيما يتعلق بعملية تمويل التنمية، وذلك بقصد إيجاد نهج وحيد وشامل وكلي واستشرافي يعالج مسألة التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة؛

٦ - تشدد على الحاجة إلى التنسيق الفعال بين العملية التحضيرية للمؤتمر والتحضير لمؤتمر القمة المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، من أجل تعزيز الاتساق والتقليل إلى أدنى حد من ازدواجية الجهود؛

---

(٨) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٩) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

٧ - تعيد التأكيد على أن المؤتمر سيُقَيِّم التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، وسيعمل على تنشيط وتعزيز عملية متابعة تمويل التنمية، وتحديد العقبات والمعوّقات التي تعترض تحقيق الغايات والأهداف المتفق عليها في ذلك الإطار، وكذلك الإجراءات والمبادرات اللازمة للتغلب على هذه المعوقات، ومعالجة القضايا الجديدة والناشئة، بما في ذلك في سياق الجهود المتعددة الأطراف التي بُذلت في الآونة الأخيرة لتعزيز التعاون الإنمائي الدولي، مع مراعاة التحولات الجارية في ميدان التعاون الإنمائي، وعلاقات الترابط القائمة بين جميع مصادر تمويل التنمية، وأوجه التآزر بين أهداف التمويل لجميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ومراعاة الحاجة إلى دعم خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٨ - تدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المساهمة في التحضير للمؤتمر، حسب الاقتضاء، بطرق منها الاجتماع الخاص الرفيع المستوى الذي سيعقده في عام ٢٠١٥ مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛

٩ - تتطلع إلى صدور تقريري لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، وفقا للولاية المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية[٦]، علاوة على التقرير التجميعي للأمين العام الذي صدر به تكليف بموجب قرار الجمعية ٦/٦٨ المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، لتكون هذه التقارير بمثابة إسهامات هامة في التحضير للمؤتمر الذي ينبغي أن تشكل نتائجه مساهمةً مهمة في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ودعماً له؛

١٠ - تطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن يعين ميسرَين مشاركين، أحدهما من بلد متقدم النمو والآخر من بلد نام، لمواصلة المشاورات الحكومية الدولية المباشرة بشأن جميع المسائل ذات الصلة بالمؤتمر وعمليته التحضيرية، وتقرر أنه يجب أن تحدَّد مواعيد هذه المشاورات سلفا من أجل تيسير المشاركة من العواصم في المشاورات غير الرسمية وجلسات الصياغة، وأن تكون المشاورات مفتوحة وشاملة وشفافة؛

١١ - تطلب أيضا إلى رئيس الجمعية العامة أن يقدم، بالتشاور مع الدول الأعضاء، برنامج عمل، في حدود الموارد المتاحة، يشمل دورات موضوعية غير رسمية، بمشاركة متوازنة جغرافيا للخبراء والمؤسسات بشأن المجالات المواضيعية ذات الصلة، لا تتجاوز مدة انعقادها ثمانية أيام عمل، بالإضافة إلى يومي عمل من أجل عقد جلسات استماع غير رسمية لتبادل الآراء مع ممثلي المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية خلال الفترة

من أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إلى آذار/مارس ٢٠١٥، وإعداد موجزات يمكن أن تكون بمثابة إسهامات في التحضير للمؤتمر؛

١٢ - تطلب أن يعد الميسران المشاركان المشروع الأولي للوثيقة الختامية على أساس المشاورات غير الرسمية، آخذين في الاعتبار إسهامات الدول الأعضاء، وأن يقدماه في شباط/فبراير ٢٠١٥، وأن تعقد المشاورات غير الرسمية وجلسات صياغة الوثيقة الختامية على النحو التالي: في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ لمدة ثلاثة أيام؛ وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥ لمدة خمسة أيام؛ وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥ لمدة خمسة أيام.

١٣ - تشدد على الحاجة إلى المرونة في عملية التشاور غير الرسمية، بما في ذلك إمكانية الدعوة إلى عقد مشاورات وجلسات صياغة إضافية، حسب الاقتضاء، لكن فقط قبل اختتام الجولة الثالثة من المشاورات غير الرسمية؛

١٤ - تقرر أن تُعقد كل المفاوضات بشأن الوثيقة الختامية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك؛

١٥ - تقرر أن يُفتَح باب المشاركة في المؤتمر وعمليته التحضيرية أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء في الوكالات المتخصصة والمراقبين في الجمعية العامة؛ وفقا للترتيبات المعمول بها في المؤتمرات الدولية السابقة بشأن تمويل التنمية؛

١٦ - تؤكد على أهمية المشاركة الكاملة لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية على جميع المستويات، وتؤكد أيضا على أهمية مشاركتهم الكاملة في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وعمليته التحضيرية، وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة، وبخاصة إجراءات الاعتماد وطرائق المشاركة المعمول بها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي عقِد في مونتيري، ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عقد في الدوحة، وفي عمليتي التحضير لهما؛

١٧ - تدعو المنظمات غير الحكومية وكيانات قطاع الأعمال التجارية، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، إلى المشاركة في المؤتمر وفي عمليته التحضيرية وتشجعها على ذلك وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة، وبخاصة إجراءات الاعتماد وطرائق المشاركة المعمول بها في مؤتمري مونتيري والدوحة وفي عمليتيهما التحضيريتين، وتقرر:

(أ) أن يُفتح باب التسجيل أمام جميع المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأمام جميع المنظمات غير الحكومية وكيانات قطاع الأعمال التجارية المعتمدة لدى مؤتمري مونتيري والدوحة أو لدى عمليتي متابعتهما؛

(ب) أن تقوم المنظمات غير الحكومية وكيانات قطاع الأعمال التجارية المهتمة التي لا تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو غير المعتمدة لدى مؤتمري مونتيري والدوحة بتقديم طلبات إلى الجمعية العامة لاعتمادها عملا بإجراءات الاعتماد المقررة في أثناء انعقاد المؤتمرين؛

(ج) ألا تشكل الترتيبات المذكورة أعلاه بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية وكيانات قطاع الأعمال التجارية في المؤتمر وفي عمليته التحضيرية، بأي حال من الأحوال، سابقة للاجتماعات التي تعقدها الجمعية العامة؛

١٨ - تؤكد من جديد الدور الخاص الذي ينبغي أن تقوم به المؤسسات المالية والتجارية الدولية، وبخاصة المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة المشاركة في عملية متابعة تمويل التنمية، في جميع جوانب المؤتمر، بما في ذلك مشاركتها النشطة في أعماله التحضيرية، عملا بالخبرة المستفادة من مؤتمري مونتيري والدوحة؛

١٩ - تدعو اللجان الإقليمية إلى أن تعقد، بدعم من المصارف الإنمائية الإقليمية وغيرها من الكيانات المعنية، وحسب الاقتضاء، مشاورات إقليمية حسب الاقتضاء، يمكن أن تشكل نتائجها إسهامات في التحضير للمؤتمر؛

٢٠ - تدعو جميع الدول الأعضاء والجهات المانحة المحتملة الأخرى إلى النظر في المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، من أجل دعم الأنشطة التي تتضمنها الأعمال التحضيرية للمؤتمر، ولدعم سفر ومشاركة ممثلي البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا؛

٢١ - تطلب إلى الأمين العام أن يعد مذكرة عن تنظيم أعمال المؤتمر؛

٢٢ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم جميع أشكال الدعم المناسبة للأعمال المضطلع بها في إطار العملية التحضيرية للمؤتمر وللمؤتمر نفسه وأن يكفل التعاون بين الوكالات وأن يضمن مشاركتها الفعالة والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة واستخدام الموارد بكفاءة، للتمكين من معالجة أهداف المؤتمر.